مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية

المجلد11/العدد: 02 (2021)، ص 221- 245

دور الصهيونية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني (1876- 1909)

The role of Zionism in deposing Sultan Abdul Hamid II (1876-1909)

Le rôle du sionisme dans la destitution du sultan Abdul Hamid II (1876-1909)

هادي مراح [1*]، عبد الله مقلاتي[2]

[1] طالب دكتوراه جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، faroukmerah@yahoo.fr

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، abdalah19@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/15 تاريخ القبول: 2021/06/15 تاريخ النشر: 2021/12/28

ملخص:

أدرك السلطان عبد الحميد الثاني، أنه لا يمكن بقاء الدولة العثمانية –لا سيما ظهور تدهور أوضاعها- إلا الاعتماد على المسلمين والعرب وتأييدهم في مواجهة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة. وكانت سياسته تقضي بالحفاظ على ما تبقى من ولايات في حوزة الدولة العثمانية، وكان معنى ذلك أن لا يثير غضب المسلمين والعرب في ممارسة نشاطاته السياسية. ولما كانت الحركة الصهيونية تسعى لدى الحكومة العثمانية بتحقيق مشروع استيطان فلسطين، كان المسلمون والعرب يرون في هذه المباحثات امتحانا علميا لإخلاص السلطان نحوهم ونحو قدسهم. وقد حدد كثير منهم موقفه تجاه عبد الحميد الثاني من خلال قوانين الهجرة اليهودية، ومن خلال موقفه من مشروع هرتزل، ومن هنا جاء رد السلطان بعدم الموافقة على هذا المشروع.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية.، الحركة الصهيونية. اليهود.، السلطان عبد الحميد الثاني.

Abstract:

Sultan Abdul Hamid II realized that the Ottoman state - especially the emergence of its deteriorating conditions - could not survive except to rely on Muslims and Arabs and support them in the face of European interference in state affairs. His policy was to preserve the remaining states in the possession of the Ottoman Empire, and that meant that he did not provoke the wrath of Muslims and Arabs in the exercise of his political activities. And since the Zionist movement was seeking the Ottoman government to achieve the project of

* المؤلف المرسل: هادي مراح ، الإيميلabdalah19@yahoo.com :

settling Palestine, Muslims and Arabs saw in these discussions a scientific test for the Sultan's loyalty towards them and their sanctification. Many of them have determined their position towards Abd al-Hamid II through the laws of Jewish immigration, and through his position on the Herzl project, and from here came the Sultan's response not to agree to this project.
Keywords: Ottoman state, Zionism, The Jews, Sultan Abdul Hamid II.

Résumé :

Le sultan Abdul Hamid II s'est rendu compte que l'État ottoman - en particulier l'émergence de ses conditions de détérioration - ne pouvait survivre que de compter sur les musulmans et les arabes et de les soutenir face à l'ingérence européenne dans les affaires de l'État. Sa politique était de préserver les États restants en possession de l'Empire ottoman, ce qui signifiait qu'il ne provoquait pas la colère des musulmans et des arabes dans l'exercice de ses activités politiques. Et comme le mouvement sioniste cherchait le gouvernement ottoman pour réaliser le projet de colonisation de la Palestine, les musulmans et les arabes ont vu dans ces discussions un test scientifique pour la loyauté du sultan envers eux et leur sanctification. Beaucoup d'entre eux ont déterminé leur position envers Abd al-Hamid II à travers les lois de l'immigration juive, et à travers sa position sur le projet Herzl, et de là est venue la réponse du Sultan de ne pas accepter ce projet.
Mots clés : État ottoman, Le mouvement sioniste, Les juifs, sultan Abdul Hamid II.

مقدمة

لقد شكل سقوط الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين، حالة عصية عن الاستيعاب للعقل والوجدان العربي والاسلامي، وطيلة العقود التالية حاول البعض تحميل التيارات القومية العربية والتركية واليهودية المسئولية التاريخية لما آلت إليه الدولة العثمانية في أخريات سنواتها قبيل السقوط والتلاشي.

تميزت الدولة العثمانية بمعاملة أهل الذمة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث اعتبرتهم أصحاب ديانات، ولهم كافة الحقوق لإقامة شعائرهم، مثلهم مثل المسلمين وإلى جانب منحهم الامتيازات التي تمثلت في حرية العمل، السفر، والاقامة، وكذا شراء الأراضي، والحصانة القضائية، وقد أثرت هذه الامتيازات التي أعطتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين داخل أراضيها، حيث تمتع الأجانب في الدولة بحصانة قوية جعلتهم لا يخضعون لسلطة الدولة، فكانوا يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية.

ومن خلال المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الخاصة بحقوق الأقليات التي تقيم في الدولة، حصل اليهود على العديد من الامتيازات التي كفلت لهم الحماية في الدولة وحرية التنقل والتجارة، وقد راعت الدولة العثمانية في البلاد التي قامت بفتحها السماح لليهود بأداء شعائر ملتهم بقيادة الحاخام الأكبر في العاصمة، فكانت لهم مكانتهم الدينية والرسمية في الدولة العثمانية، وطبقا لهذه المعاملة الكريمة من قبل الدولة العثمانية لليهود، عمل اليهود في كل الفروع: التجارة، الصناعة، والعلم، ووصلوا إلى مراكز مرموقة في الدولة وتمتعوا باستقلالهم الذاتي والاداري والطائفي.

ومن هذا المنطلق اتخذت الجماعات اليهودية مسارها داخل الدولة العثمانية، فشكلت حركة دينية سياسية أثرت على مجريات الأمور في الدلة، وكان لها دورها الكبير في القضاء على الدولة العثمانية. فيما تتمثل هذه الجماعات اليهودية؟

وسنحاول في هذا البحث التركيز على الحركة الصهيونية ودورها في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، لانها ابرز الجماعات اليهودية في تقويض الدولة العثمانية.

1. الصهيونية وخلع السلطان عبد الحميد الثاني:

كانت الصيحات التي انطلقت معارضة حكم عبد الحميد الثاني، سواء من الأتراك أو من باقي القوميات المختلفة التي لعبت دورا فاعلا في مساعدة الدول الأوربية والحركة الصهيونية لاستغلال هذه المعارضة والاستفادة منها، فبدأت الصهيونية تستميل بعض الأتراك الموجودين في بعض العواصم الأوروبية، وأتراك الدولة بمساعدة يهود دونمة سلانيك للتخطيط في مسألة خلع السلطان.

كما لعبت المحافل الماسونية مع يهود " الدونمة " دورا مؤثرا في التخطيط لخلع السلطان، وكانت بمثابة العقل المدبر، كما كانت الدول الأجنبية بمثابة الممول، لأنه كان لها نفوذ كبير في أوساط الباب العالي وبين الأتراك الشبان (Mardin، 1962، الصفحات 116-117)، وكانت الماسونية قد بدأت في الانتشار في أراضي الدولة العثمانية منذ وقت بعيد، ويقول الأب " لويس شيخو " عن موقف تركيا من الماسونية: " كانت تركيا من بين أول الدول التي ناهضت الماسونية منذ عام 1748م، وأن بين قوانينها ما يحظر على العثمانيين الجمعيات السرية، فكان السلاطين العظام ينظرون بعين النفور إلى كل ما يستتر تحت حجاب الظلمة، وإذا بلغهم شيء من أمر تلك المجامع أسرعوا إلى إلغائها وتشتيت شمل أصحابها" (شيخو، 1910، صفحة 606،607)، لاسيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي أثرت حوادث عام 1876م بسيرته وسياسته منذ أن وجد أخاه السلطان عبد العزيز مقتولا في قصر " كولمه باغجه "، ولما عين مراد سلطانا من بعده أعتزل ولم يبق طويلا في الحكم .

وعين مكانه أخوه عبد الحميد الثاني الذي بدأ أعماله القانونية في ظل هذه الظروف وهذا الوضع (سرهنك، 1988، صفحة 222)، ولذا وجدناه يخشى من سرية الأحزاب والجمعيات لا سيما الماسونية منها حين صمم على إخضاعها للمراقبة، لكن حماية الدول الأوروبية لها - لاسيما إنجلترا - كان يخفف من قيود المراقبة (الزغبي، 1983، صفحة 174)، وكان السلطان عبد الحميد يشك دائما بالمحافل الماسونية ونشاطاتها، وأن كراهيته لها يعود إلى يوم كان شقيقه مراد قد قبل كرئيس للماسونيين الأتراك (Haslip، 1973، صفحة 256)، ويذكر السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته: "من أن العمل الوحيد الذي استطاع الماسونيون القيام به في الدولة العثمانية، هو نشر الشقاق والتمرد في البلد وبين صفوف الجيش، دون أن يعملوا لحساب إنجلترا التي تدعي نشر الأفكار المتحررة في دولتنا، وأشد ما يؤلمني أن يتعاون هؤلاء الضالون الأتراك مع اليونانيين والبلغاريين في سبيل إزاحة المستبد عن الحكم (Hatiratim، 1987، صفحة 81).

واللافت للنظر في هذا المجال ما أكدته المصادر والوثائق المختلفة من ارتباط وطيد بين الصهيونية والماسونية، فقد أكدت الوثائق الصهيونية في مؤتمر بال الأول 1897م هذه العلاقة بالقول: "... وإلى أن يأتي الوقت الذي نصل فيه إلى السلطة، سنحاول أن ننشئ ونضاعف خلايا الماسونيين الأحرار في جميع أنحاء العالم، وسنجذب إليها كل من يصير أو من يكون معروف بأنه ذو روح عامة، وهذه الخلايا ستكون الأماكن الرئيسية التي سنحصل منها على ما نريد، كما أنها ستكون أفضل مراكز الدعاية" (التونسي، د-ت، صفحة 173،174).

ويذكر أيضا بأن الحركة الصهيونية عمدت إلى ابتداع الحركة الماسونية الحديثة منذ فترة مبكرة، من أجل أن يتخلى الإنسان عن كل ما يؤمن به ليصبح كما يسموه " كوزموبوليتيني"، ومن

أجل أن تكون محافلها وسيلة للصهيونية في تحقيق أهدافها والتغلغل في الأوساط الحاكمة وكسب الطبقة العليا من الحكام والوزراء وأصحاب النفوذ في أي مجتمع، لاستغلالهم في خدمة الأهداف الصهيونية، لذلك فإننا نرى أن نشاط هذه الحركة يكاد ينحصر في الأوساط الحاكمة وليس في الأوساط الجماهيرية (عودة، 1970، صفحة 141،142).

وهناك أدلة كثيرة تؤكد الارتباط الوثيق بين الصهيونية والماسونية، وتؤكد أن الماسونية هي من إفرازات الحركة الصهيونية، وهذا ما تثبته دائرة المعارف الأمريكية عام 1906م ودائرة المعارف اليهودية، وبعض الصحف اليهودية الصادرة في فترات وسنوات متفاوتة والتي تؤكد هذا الارتباط الوثيق، فقد ذكرت المجلة اليهودية "لافيريه إسرائيليت" عام 1861م بأن روح الماسونية الأوروبية هي روح اليهودية.

وعلى هذا النحو استطاعت الحركة الصهيونية مع المحافل الماسونية متابعة النشاط السياسي لتحقيق المشروع الصهيوني باستيطان فلسطين، وكان يهود الدونمة يشكلون اللبنة الأولى لتنفيذ المخططات الصهيونية - الدولية - الماسونية .

وفي عام 1889م شكل جماعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية العثمانية في استانبول منظمة سرية هدفها الواضح عزل السلطان عبد الحميد الثاني، وكان وراء هذا التشكيل السري رجل ماسوني من ألبانيا اسمه "إبراهيم تيمو" أو أدهم كما كان يسمى أحيانا (رامزور، 1960، صفحة 49)، وقد أتفق مع عدد من الطلاب على الاشتراك في تلك المنظمة وكان في مقدمتهم: إسحق سكوتي، وشركس محمد رشيد، وعبد الله جودت، وكرديان، وقد باشرت أعمالها منذ عام 1891م في جنيف أولا ثم نقلوها إلى باريس، وكانوا يعملون على نشر دعوتهم سرا، واتخذوا لذلك طريق الجيش لبث أفكارهم (Miller، 1913، صفحة 474).

وقد أصدر كل من إسحق سكوتي وعبد الله جودت مجلة " عثماني " في جنيف لمحاربة السلطان عبد الحميد وتأليب الرأي العام عليه، وذلك لكسب مؤيدين لتنظيمهم، وقد عرف هذا التنظيم باسم " الاتحاد والترقي" وهو فرع لحزب " تركيا الفتاة "، ونظرا للمخططات المعارضة لحكم السلطان دأب أعضاء الجمعية على عقد اجتماعاتهم السرية في المحافل الماسونية، وعقدوا اجتماعاتهم الأولى في المحفل الماسوني الإيطالي، وفتحت السفارات الأجنبية أبوابها لكل مخطط عصيان على السلطان، وكانت إنجلترا وفرنسا سباقتين إلى إيواء اللاجئين من معارضي الحكم الحميدي، وتركتهم يعملون في عواصمها علنا لإسقاط السلطان (الأفغاني، 1972، صفحة 102).

هذا وقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1902و 1907م نشاطا ملحوظا ضد السلطان، فقد بدأت أفكار "تركيا الفتاة" تنتشر في داخل وخارج الدولة العثمانية، فهناك جماعات ركزت نشاطها في جنيف والقاهرة، وجماعات أخرى نشطت في استانبول في المدارس الحربية والمدنية التي كانت تشغل

الحركة الثورية، وبواسطة القائد التركي مصطفى كمال صار للجمعية فروع في يافا والقدس، وقد أنضم إليها قواد من الفيلق الخامس (Jean-Paul، 1975، صفحة 59)، وفي عام 1902م عقد في باريس مؤتمر اتحادي للبحث في الخطط المستقبلية وفي كيفية مناهضة السلطان، وعقد مؤتمر ثاني في عام 1907م تشملت مقرراته ما يلي:

-تأسيس أصول المشروطية والمشورة.

-تبديل الإدارة الحاضرة من أساسها .

-إجبار السلطان عبد الحميد على ترك العرش (الحصري، 1985، صفحة 106).

وفي الفترة التي كانت فيها جماعة من العرب وأهل فلسطين تطالب الحكومة العثمانية بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كانت فئة عربية أخرى تتعامل مع الاتحاديين لقلب نظام السلطان عبد الحميد الثاني، داعية إلى الإصلاح ورفع الظلم والفساد عن العرب، وكانت أهداف الاتحاديين وشعاراتهم (حرية -عدالة – مساواة) قد استمالت بعض العناصر العربية المناهضة للسلطان، باعتبارها الغايات التي كان يسعى إليها العرب، وعن طريقها يمكن أن يحققوا أهدافهم ضد " السلطان الطاغية " على حد تعبيرهم، ولا يخفى ما كان لليهود من نفوذ قوي في أوساط " جمعية الاتحاد والترقي " الذين رأوا ضرورة التخلص من السلطان العثماني لأهداف لها صلة وثيقة بمستقبل فلسطين.

وقد كانت السيطرة على فلسطين أمرا عسيرا من الناحية العسكرية والسياسية، وسيظل وضعها على هذا النحو ما دامت في حوزة الإمبراطورية العثمانية (توينبي، 1961، صفحة 41)، لذا كانت مقررات مؤتمر " كامبل بانرمان" عام 1907م بزرع الشعب اليهودي في فلسطين أمرا وطيد الصلة بواقع فلسطين وبأهداف الإستعمار الأوروبي، ولما كان السلطان هو العقبة التي تقف في طريق الصهيونية إلى فلسطين، فمن الطبيعي أن تتجه الحركة الصهيونية إلى استغلال المؤتمرات والثورات والانقلابات ضد الحكم العثماني، والتغلغل في كافة المجالات والأوساط التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على الحكومة العثمانية (عودة، 1970، صفحة 225)، إذ أن العمل الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد لم يكن ملائما لتحقيق الأهداف الصهيونية، هذا ما يؤكده القنصل البريطاني في القدس " بلش (Blesh) "، الذي يصف المصاعب التي وضعتها السلطات المحلية العثمانية لعملية انتقال ملكية الأراضي إلى الرعايا الأجانب والهادفة إلى منع الاستيطان اليهودي في فلسطين (قاسمية، 1973، صفحة 55).

والواقع أن ردود الفعل العربية والحوادث المتكررة بين العرب واليهود، كان لها أثر واضح في إصدار مثل هذه القوانين، وقد أكد وكيل القنصل البريطاني في يافا في رسالته إلى "لوثر" السفير البريطاني في القسطنطينية: "من أن هؤلاء اليهود من المهاجرين الروس مشاغبون ومعتدون بأنفسهم

وبسلوكهم وأعدادهم المتزايدة يمكن أن يثيروا استياء أهالي البلاد المسلمين والمسيحيين على السواء "، ويضيف: "بأن الحوادث بين العرب واليهود إنما مردها إلى وجود شعور متزايد ضد تدفق اليهود"،وبالفعل فقد أكد "بلش": "أنه وقعت صدامات في يافا بين العرب واليهود في مارس 1908م استدعت على أثرها الحكومة المركزية قائم مقام يافا للتحقيق معه في أسباب الاضطرابات"، وقد بلغ من سوء الهجرة اليهودية والمضاعفات التي أحدثتها على الصعيد الفلسطيني والصعيد الدولي أن جعل ممثل دولة مؤيدة لليهود يتذمر من تصرفات هذه الفئة التي لا تستحق العطف (قاسمية، 1973، صفحة 55) على حد تعبيره.

وفي هذه الفترة كانت الدوائر الصهيونية لا تزال تسعى مع الساعين لتغيير نظام الحكم في تركيا مؤكدين استمرارهم في تحركهم إلى أن يحصلوا على مطالبهم، فقد أشاروا في مقرراتهم إلى أنه سنعمل كل ما في وسعنا على منع المؤامرات التي تدبر ضدنا حين نحصل نهائيا على السلطة، متوسلين إليها بعدد من الانقلابات السياسية المفاجئة التي ستنظمها (التونسي، د-ت، صفحة 171)، ونتيجة للتعاون الصهيوني - الماسوني قرر " الشرق الأعظم " الفرنسي في عام 1900م إزاحة السلطان عبد الحميد، وبدأ يجذب لهذا الغرض حركة " تركيا الفتاة " منذ بداية تكوينها (رامزور، 1960، صفحة 57)، والواقع أن المبادئ اليهودية والماسونية أثرتا كثيرا على منتسبي جمعية الاتحاد والترقي، الذين حافظوا على تلك المبادئ والتقاليد حتى بعد الثورة، وهناك مسألة جديرة بالتدقيق والتأمل وهي أن اليهود المنتسبين لفرقة الاتحاد والترقي أصبحوا أصحاب الكلمة العليا والنفوذ في هذه الجمعية (اتلخا، 1965، صفحة 57).

وفي عام 1908م اتسعت جمعية الاتحاد والترقي وتفاقم خطرها خاصة بعد دخول اليهود في عضويتها، ودخول يهود " الدونمة المتسترين" المقيمين في سالونيك (Eversley، 1923، صفحة 370)، وتعتبر هذه المدينة المركز الرئيسي لدسائسهم ومؤامراتهم، لأن هذه المدينة تضم عددا كبيرا من الدونمة، ورأى الاتحاديون أن نهاية السلطان باتت وشيكة الوقوع، فقرر أعضاء الجمعية البدء بهذه الثورة والقيام بها يوم ذكرى مقتل السلطان عبد العزيز، غير أن الظروف لم تكن مواتية، ولذا تأجلت من 5 جوان 1908م إلى 23 جويلية من نفس العام (Miller، 1913، صفحة 474).

ويذكر القائد التركي جواد رفعت أتلخان أن الهدف من ثورة 1908م هو: "أن الصهيونيين يريدون تجريد السلطان عبد الحميد الثاني من سلطنته وثروته وأملاكه انتقاما منه، ولعدم إفساح المجال له للقيام ضدهم ثانية، والمرتدون كانوا منحصرين في سلانيك يريدون إزالة عبد الحميد الثاني من طريقهم لتصفية الجو لهم ... وجمعية الاتحاد والترقي كانت بحاجة إلى المال..." (اتلخا، 1965، صفحة 173) ويضيف في كتابه الإسلام وبنو إسرائيل: "أن اليهود هم من نشر الفوضى داخلية البلاد، ونظموا القوة المناهضة للحكم التركي قصد تحطيم الدولة العثمانية، وسلحوا أعضاء تركيا الفتاة في

الخارج، ونظموا صفوفهم وأمدوهم بالأموال، كما نظموا عصابات السلافية في البلقان" (اتلخا، 1965، صفحة 151،152)، وكان المحفل الماسوني قد شارك في هذه النشاطات قبل فترة طويلة، فقبل عامين من انقلاب يوليه حصل اليهودي قراصوه على إذن لعقد اجتماعات جمعية الاتحاد والترقي في محفله، وبهذه الطريقة أصبح أعضاء هذه الجمعية من الماسون، في الوقت الذي كان فيه قراصوه منهمكا في تكوين اللجان الداخلية للجمعية (J.Haslin، 1973، صفحة 284).

هذا ويمكن القول أن اليهود لعبوا دورا فعالا في ثورة 1908م، ويؤكد (Seton – Watson) هذه الحقيقة بقوله: "إن أصحاب العقول المحركة لثورة الاتحاد والترقي عام 1908م كانوا يهودا ومن الدونمة، وأما المساعدات المالية فإنما كانت تأتيهم عن طريق الدونمة ويهود سالانيك المموليين" (Watson، 1917، صفحة 134)، وشعر العثمانيون بهذا الانقلاب في سالانيك وكان عدد اليهود سبعون ألفا. وقد استطاعت هذه الحركة استغلال العداء الذي يكنه العرب وبقية القوميات في الدولة العثمانية لحكم السلطان العثماني، بالرغم من أنه لم يكن هناك هدف واحد وقاسم مشترك بين المشتركين بالثورة، ولكن تعددت الأهداف بتعدد القوميات، تعددت المطالب بتعدد الزعامات، كما يمكن القول أنه لم تكن هناك أهداف مشتركة بين الاتحاديين وبين الحركة العربية سوى اشتراكها في كراهية السياسة الحميدية.

ومن هنا يجب أن يقر حقيقة هامة، هي أن بعض العرب المقيمين في باريس أو في المناطق العثمانية، إنما استغلوا من قبل الصهيونية والموالين لليهود، دون أن يدروا غاياتهم وأهدافهم الأساسية المتمثلة في السيطرة على فلسطين، ولما تعاون العرب مع المنادين بخلع السلطان، إنما كانوا يهدفون من وراء ذلك الوصول إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد العربية، بينما لم يكن اليهود والصهاينة يطالبون بمطالب إصلاحية معينة، بل كان مطلبهم الأساسي إنشاء "مملكة إسرائيل."

2. أساليب الصهيونية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني:

بعدما أخفق اليهود في إقناع الساسة العثمانيين بالسماح لهم باستيطان فلسطين، أقبلوا على حلفائهم للانتقام من العثمانيين، كي يتسنى لهم تحقيق أطماعهم، ومن هنا بدأت الصهيونية العالمية تتغلغل في كافة المجالات والأوساط التي يمكن أن يكون لها دور في الإجهاز على الدولة العثمانية، فاستغلوا الجمعيات السرية، وشجعوا الحركات القومية ودبروا الثورات والأزمات السياسية والضائقات المالية (التل، 1971، الصفحات 76-80).

1.2 تشويه سمعة السلطان عبد الحميد الثاني:

ومن أفتك الأسلحة التي استخدمتها الصهيونية وحلفاؤها للنيل من الدولة العثمانية، استغلال الدعاية الإعلامية اليهودية المغرضة في تشويه سمعة سلاطين الدولة العثمانية وإظهارهم بمظهر الحكام المستبدين، والمنغمسين في الفساد والملذات، إلا أن ذلك التهجم كان أكثر ضراوة في تناوله للشخصيات العثمانية التي لم تستطع أحابيل اليهود التأثير عليهم (غنيمة، 1986، صفحة 50).

لذا فقد كان السلطان عبد الحميد الثاني صاحب النصيب الأوفر من تلك الدعاية الإعلامية المغرضة، وليس ذلك بغريب وهو الذي وقف على أطماع اليهود في فلسطين (اتلخا، 1965، صفحة 209).

بدأ اليهود وحلفاؤهم حركة تشهير واسعة النطاق بهذا السلطان وحكمه، فلم تترك عيبا إلا وألصقته به، حتى أصبح شخصه رمزا للجهل والظلم وإراقة الدماء، والانغماس في الملذات، وحكمه عنوان للاستبداد والتخلف والرجعية، وأخذوا يكيلون له التهم ويتهجمون على أعماله وتصرفاته، حتى لم يبق قرار اتخذه إلا وأثيرت حوله الشبهات (سرهنك، 1988، صفحة 7).

وكان هدف هذه الحملة الإعلامية اليهودية ضد السلطان عبد الحميد، الحط من قدره ومسخ صورته للتمهيد وتهيئة الرأي العام لتقبل فكرة التخلص منه ليسهل عليهم بعدئذ الانتقال إلى الخطوة التالية وهي القضاء على الدولة الاسلامية ذاتها (فريد بك، 1983، صفحة 772).

ومن بين أهم الافتراءات والشبهات التي أثيرت حول السلطان عبد الحميد الثاني نجد ما يلي:

1.1.2 اتهامه بالميل لسفك الدماء وتلقيبه ب (السلطان الأحمر):

من الاتهامات التي افتراها اليهود على السلطان عبد الحميد تهمة ميله إلى سفك الدماء، وإطلاق لقب السلطان الأحمر عليه (فريد بك، 1983، صفحة 773)، ولمعرفة دوافع إطلاق هذه التهمة أن نتعرف على أهم مصادر ترويجها، والحق أن السلطان عبد الحميد يقول في مذكراته: "أحضر لي مرافقي أول أمس كتابا صغيرا باللغة الفرنسية عنوانه (إلى ذكرى بيير كيار) وهو كتيب يحتوي على هجاء ومديح، والممدوح هو "بيير كيار" والمهجو هو أنا أعرف بيير كيار اسما... كان مدرس الفساد في المدارس الأرمينية... شيء غريب كان بيير كيار هو الذي أطلق عليه لقب (الحيوان الأحمر)، كنت أعرف الكلمة ولكني كنت أجهل قائلها، وبقدر ما أحمل من أوسمة أجنبية بقدر ما سميت بأسماء أطلقت علي من هذه البلاد الأجنبي" (الحميد، 1978، صفحة 120،121).

وهكذا أوضح السلطان عبد الحميد أن أول من أطلق عليه هذا اللقب الجائر هو نفسه المحرك الأول للفتنة الأرمينية، وأن اليهود والدول الاستعمارية كانوا وراء قيامها، ومن أهم المصادر التي تهجمت على السلطان عبد الحميد، واتهمته بالوحشية والميل لسفك الدماء، كتاب (الأهوال البلغارية والمسألة الشرقية) الذي نشره "جلادستون " زعيم حزب الأحرار في إنجلترا عام 1876م، والذي اتخذ من المذابح التي تعرض لها المسيحيين البلغار نتيجة للثورة البلغارية ذريعة لشن حملة إعلامية شرسة

للتشهير بالحكم العثماني وبالسلطان عبد الحميد فراح يصفها بالبربرية والوحشية وعداوة الإنسانية (جرانت، 1978، صفحة 17).

ومن أهم الذين شجعوا "جلادستون" على شن هذه الحملة "جرانفيل" وزير المستعمرات البريطاني، وأنه قد حصل على وعد مسبق من قبل الصحف البريطانية الكبرى التي يسيطر عليها اليهود وعلى رأسها صحيفة (التايمز The Times)لتأييده في التشهير بالحكم العثماني (التل، 1965، صفحة 186).

واتخذ مروجو الحملة الإعلامية المغرضة من أحداث الثورة البلغارية ذريعة لإقناع الرأي العام بأن السلطان عبد الحميد الثاني سفاح يحب إراقة الدماء، واستغلوا كذلك أحداث الفتنة الأرمينية لنفس الغرض، حيث راحوا يتخذون من موقف السلطان الصلب في التصدي لهذه الفتنة وشدته مع الذين أثاروها، وما نجم عن تلك الفتنة من مذابح، حجة أخرى لإثبات ادعاءاتهم (الحميد، 1978، صفحة 126،127).

والحقيقة هي أن السلطان عبد الحميد معذور إن صدرت عنه بعض القسوة مع الأرمن إذ كيف يمكن معالجة ثورة أقدم أهلها على المطالبة بدولة مستقلة تحمل الشعار الصليبي وتعادي الإسلام وتتفق مع أعدائه، وتأخذ المساعدات منهم لضرب الدولة العثمانية (محمد علي، 1987، صفحة 216،217).

كما أنه ليس من العدل أن يوصف حاكم يقدم على إعدام أو إبعاد أو اعتقال من خانوا الوطن بالوحشية، فليس هناك شريعة أو قانون في العالم لا يجيز قتل خائن الوطن.

والحق أن ما طبع عليه السلطان عبد الحميد وبدت آثاره على سياسته كان عكس ما أشيع عنه تماما، فقد كان لين الجانب يميل للمسالمة ويكره الحروب وينفر من إراقة الدماء ولم يصادق طيلة مدة سلطنته إلا خمس مرات على عقوبة بالإعدام، فقد كان يستبدل حكم الإعدام على مستحقيه بالسجن المؤبد (محمد علي، 1987، صفحة 124)، وخير دليل على ذلك نجد موقف السلطان عبد الحميد الثاني من مدحت باشا، حين اكتشف السلطان عبد الحميد أنه كان عميلا لبريطانيا (الحميد، 1978، صفحة 106)، صدر حكم القضاء العثماني بالإعدام على مدحت باشا، إلا أن السلطان عبد الحميد استبدله بالنفي خارج البلاد (سرهنك، 1988، صفحة 743).

وكيف يمكن أن يوصف بمثل هذه الأوصاف السلطان عبد الحميد، وهو الذي كان يعلم منذ البداية بما كان يديره ضده من أطلقوا على أنفسهم إسم الشباب الأحرار في أوكارهم في سلانيك وفي أوروبا، ورغم ذلك عاملهم بمنتهى الشفقة، على أمل استتابتهم وإرجاعهم إلى جادة الصواب (طوران، 1985، صفحة 28)، يقول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته في هذا الصدد: "... هؤلاء الذين

أطلقوا على أنفسهم إسم (تركيا الفتاة) كانوا في الأصل ثلاثة أشخاص أو خمسة، وهؤلاء عملوا ضدي عدة سنوات في أوروبا، تكلموا، خططوا، كتبوا كل ذلك قبل أن يفكروا أن العمل ضدي معناه أيضا العمل ضد الوطن... ورغم هذا فإني كنت على صلة بهم، وحتى لا يتورطوا في شيء نتيجة لإفلاسهم، فقد بذلت لهم مساعدات مادية كبيرة بحجة شراء صحفهم... وكنت أقول: إن معارضتهم يجب أن تظل شريفة" (الحميد، 1978، صفحة 132).

كما أشار السلطان عبد الحميد في مذكراته بقوله: "أوصاني مجموعة من رجال الدولة وفي مقدمتهم ناظم باشا بإيقاف جيش الحركة في الطريق قبل وصوله، ولكني رفضت... ونبهت بشدة ألا يخرج الجيش الموجود في إستانبول من ثكناته... ألم يكن في إمكان جنود إستانبول في حالة خروجهم من ثكناتهم وانتشارهم على أعالي كاغد خانة أن ينتصروا على ذلك الجند القادم من سلانيك، وهم في حالة يعوزها النظام؟ لم أرغب في أن أريق دماء جنودي" (الحميد، 1978، صفحة 194).

وشهد "زاهد باشا الهبل" - باشا دمشق - بأن السلطان عبد الحميد الثاني، عندما علم بعصيان جيش سلانيك وتقدمه نحو العاصمة، لم يأمر جنده بالمقاومة ورفض طلب كبار رجال الدولة الإذن لخروج الجيش الموجود في استانبول، ليتصدى لهذا العصيان الذي جاء ليطيح بعرشه، وقال لرجاله: أعرف جيدا أن كل ما يرومون هو خلعي أو قتلي وأنا شخص واحد، فإذا أمرتكم بالمقاومة سقط القتلى منكم ومنهم، وأنتم جميعا أفراد من هذه الأمة والأمة ستحتاج إليكم فيما ينزل بها من شدائده" (حلاق، 1986، صفحة 323).

2.1.2 اتهامه بالرجعية والجمود:

كان من جملة تلك الاتهامات التي كالها اليهود للسلطان عبد الحميد الثاني، تهمة الرجعية والانغلاق، والتخلف بدولته عن ركب الحضارة الأوربية، وقد حظيت هذه التهمة بهالة إعلامية يهودية كبرى بدأت في الخارج ،ثم تسربت إلى داخل الدولة العثمانية على يد بعض أبنائها الذين بعثوا للدراسة في الجامعات الأوربية، فانبهروا ببريق الحضارة الغربية فاندفعوا يلهثون وراءه دون تمييز بين غثها وسمينها (حلاق، 1986، صفحة 347).

كما تأثر هؤلاء الطلبة بالأفكار المنحرفة التي كان يبثها في عقولهم أساتذة الجامعات الغربية من اليهود والنصارى، مما أفقدهم الثقة بخليفتهم ونظام الحكم في بلادهم (الجندي، د-ت، صفحة 130)، فهذا ما شهد به زعيم الصهيونية هرتزل في الخطاب الذي بعثه إلى السلطان عبد الحميد في عام 1902م، يحثه على أن يأذن لليهود بإنشاء جامعة عبرية في القدس حيث يقول: "لي الشرف أن أقدم لحكمة جلالتكم المتناهية الاقتراح التالي: إني أدرك الصعوبة التي تواجه حكومتكم بسبب ذهاب شباب تركيا لتلقي العلم في الخارج، وما يتعرض له هؤلاء الشبان من ضياع، خاصة في تأثرهم بالأفكار الثورية، مما يجعل الحكومة أمام أمرين، إما أن تحرم هؤلاء من التدريب العلمي أو أن تعرضهم إلى

مخاطر الغوايات السياسية، على أن هناك حلا للمشكلة، وأنا أسمح لنفسي بكل اتضاع أن أقدم لحكمة جلالتكم هذا الحل، إننا معشر اليهود نلعب دورا هاما في الحياة الجامعية في جميع أنحاء العالم، والأساتذة اليهود يملؤون جامعات البلدان، كما أن هناك عددا كبيرا من العلماء والمتخصصين في جميع الحقول التعليمية" (هرتزل، 1968، صفحة 214).

وأشار أيضا السلطان عبد الحميد في مذكراته إلى الانحراف الذي كان عليه رعاياه المطالبين بالحضارة الغربية، حيث يقول: "بعض الشباب الذي ذهبوا إلى أوربا، قبل أن ينظروا ما يحدث في المختبرات العلمية هناك، كانوا ينظرون الى السيدات تراقص الرجال، ويعجب بالأوربيين وهم يشربون الخمر أيضا، وعند عودتهم إلى بلادهم يوصون بالأخذ بكل ذلك مدعين أن قمة الحضارة الأوربية تتمثل في مثل هذه الأمور، وكنت أقول: إن هذا خطأ فكانوا يتهمون تفكيري بأنه عنكبوتي" (الحميد، 1978، صفحة 183).

أوضح السلطان عبد الحميد في هذا الأمر من خلال مذكراته بقوله: "ليس من الصواب القول بأني ضد كل تجديد يأتي من أوروبا لكن العجلة من الشيطان ويقابل العجلة الهدوء والاعتدال، يجب أن نضع نصب أعيننا ما تفضل به الله علينا... ليس الإسلام ضد التقدم، ولكن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج" (الحميد، 1978، صفحة 27).

لكن الواقع أن هؤلاء الطلاب الذين وقعوا في شراك تلك العناصر الصهيونية من الأساتذة المستشرقين الذين درسوهم الكثير من المبادئ والاتجاهات الفكرية المضللة، ليسلخوهم عن مقومات دينهم وثقافاتهم، كانوا يطالبون بأخذ المنظومة الحضارية الأوربية كاملة بخيرها وشرها (قطب، 1987، صفحة 40).

أما بخصوص المطالبة بالحكم النيابي أو الدستوري والذي جاء مصاحبا لتيار التغريب الذي يدعو إلى الإصلاح على الطريقة الغربية، فقد كان أول الساعين إليه مدحت باشا (أصاف بك، 1995، صفحة 128)، وقد حاول مدحت باشا أن يضفي على مطلبه هذا لباس الدين فادعى بأن ما يدعو إليه هو وأتباعه ليس إلا نظام الشورى الإسلامي (الجندي، د-ت، صفحة 91).

والحقيقة أن السلطان عبد الحميد لم يكن مقتنعا بالحكم النيابي أو الدستوري، ولم يكن دافعه إلى ذلك نابعا من محاربته للتقدم أو رغبته في الاستئثار بالحكم والاستبداد به كما يحاول أعداؤه أن يصوروا ذلك، وإنما كان عن اقتناع بأن هذا النظام لا يناسب الدولة العثمانية التي يعيش تحت مظلتها العديد من الأجناس والأقليات غير الإسلامية التي ثبت ولاؤها للدول المعادية للدولة العثمانية،

كما أن السلطان عبد الحميد كان يعلم أن زعماء المطالبين بهذا النظام والمروجين له، وعلى رأسهم مدحت باشا كانوا عملاء لليهود والدول الاستعمارية (سرهنك، 1988، صفحة 359).

وقد بين السلطان عبد الحميد الثاني أسباب عدم اقتناعه بتطبيق النظام الدستوري في مذكراته بقوله : "قلت وسأقول، شرحت وسأشرح مسألة هامة وهي، ألم يكونوا يفكرون أن الدولة العثمانية دولة تجمع أمما شتى، والمشروطية في دولة كهذه موت للعنصر الأصلي في البلاد، هل في البرلمان الإنجليزي نائب هندي واحد، أو إفريقي أو مصري ؟ وهل في البرلمان الفرنسي نائب جزائري واحد ؟ وهم يطالبون بوجود نواب من الروم والأرمن والبلغار والصرب"، كما يقول السلطان في موضع آخر من مذكراته : "مدحت باشا لم ير غير فوائد الحكم المشروطي في أوروبا، لكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية، ولا تأثيراتها الأخرى، أقراص لا تصلح لكل مرض كما لا تصلح لكل بنية. وأظن أن أصول المشروطية لا تصلح لكل شعب ولكل بنية قومية"، ويضيف السلطان قائلا :"عند افتتاح مجلس المبعوثان للمرة الثانية أوضحت أن سبب الاغلاق الأول هو أن الأمة لم تكن قد وصلت بعد إلى الحالة الضرورية من الرشد... الدواء الناجح يصبح سما زعافا إذا كان في يد غير الأطباء، أو في يد من لا يعرفون أصول استعماله" (الحميد، 1978، صفحة 131،80،96).

ومن الوسائل التي استخدمها اليهود لتمزيق الدولة العثمانية، يقول السلطان عبد الحميد في هذا الشأن: "...والثانية القول بالمشروطية لإحداث الفرقة بين أنفسنا، واستطاعوا أن يجدوا من بيننا أنصارا يستخدمونهم في كلا الغايتين، وبكل أسف كان على خبز العدو شيء من السمن" (الحميد، 1978، صفحة 145).

3.1.2 اتهامه بالجهل:

لقد اتهم السلطان عبد الحميد بالجهل ومحاربة العقل والعلم، وأغرب ما في الأمر أن يردد هذه التهمة أناس كان للسلطان عبد الحميد الفضل فيما وصلوا إليه من علم وثقافة (محمد علي، 1987، صفحة 148)، وقد أشار السلطان عبد الحميد إلى هذا الأمر في مذكراته بقوله: "...لكن كم هو غريب أن هؤلاء الذين يحملون لي كل هذا العداء، درسوا كلهم تقريبا في المدارس التي افتتحتها أنا، ومع ذلك وبكل أسف لا يخجلون أن يطلقوا علي لقب عدو العقل والعلم" (الحميد، 1978، صفحة 164).

ولقد أثبتت الوثائق والمصادر التاريخية عكس ما اتهم السلطان عبد الحميد الثاني بالجهل، ومحاربة العقل والعلم، وأنه لم ينل حظا من العلم والثقافة، فقد تلقى في نشأته العديد من العلوم على أيدي نخبة من الشخصيات العلمية، فتعلم اللغة العربية والفارسية والفرنسية والتركية (مرجة، 1984، صفحة 53)، كما تلقى دروسا في العلوم الإسلامية وخاصة الحديث من صحيح الإمام البخاري، وكذلك درس الاقتصاد السياسي والتاريخ والأدب، وقد أشرف على تدريسه كل هذه العلوم وامتحنه

فيها الوزير "أحمد كمال باشا" الذي تقلد وزارة المعارف ستة مرات ووزارة الأوقاف مرتين في الدولة العثمانية (أوزتونا، 1990، صفحة 97).

أما فيما يخص مجال العلوم التقنية والفنون الجميلة، فقد ذكرت الأميرة عائشة بنت السلطان عبد الحميد في مذكراتها: "بأن والدها كان يجيد نظم الشعر والرسم والخط والنجارة والحفر على الخشب مشيرة إلى أن هذه المواهب قد صقلتها الدراسة العلمية لهذه الفنون على أيدي الخبراء، في عهد مبكر من حياته" (عائشة، 1991، صفحة 86،340).

ولم يتوقف التحصيل العلمي والثقافي عند السلطان عبد الحميد الثاني على ما ناله من الدراسة في بداية شبابه، بل كان حريصا على القراءة والاطلاع حتى بعد توليه حكم الدولة العثمانية، وكان شغوفا بتتبع الصحف وقراءة الكتب في شتى المجالات، وقد شهد له بهذا معاصريه، ومنهم الفريق البحري الإنجليزي "السير هنري وودز" حيث يقول: "...كان السلطان عبد الحميد يتابع الصحافة الأوربية يوميا ويأمر بترجمة الكتب المهمة في نفس العام الذي تصدر فيه ويقرأها أو يستمع لقراءتها، وهكذا ترجم 6000 كتاب وجدت في مكتبته على شكل دفاتر" (أوزتونا، 1990، صفحة 190).

كذلك أشارت ابنته الأميرة عائشة في مذكراتها بقولها : "كان الوالد في النهار يكلف أمين بك موظف "المابين" بأن يقرأ عليه الكتب التاريخية الهامة، وكان هذا الرجل محل تقدير عظيم منه، لأنه كان ماهرا في الترجمة السريعة السهلة من الفرنسية إلى التركية" (عائشة، 1991، صفحة 91).

أما إذا كان يقصد باتهامه بالجهل أنه لم يول العلم اهتمامه وأنه كان عدوا للمتعلمين، فهذا القول أيضا يتعارض مع اهتمام السلطان عبد الحميد بهذا الميدان (أوغلي، 1993، صفحة 514)، حيث يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته: "كنت عدوا للعقلاء ! هكذا يكتبون دون أدنى خجل ... هل يمكن أن يكون عدوا للعلم والعقل سلطان بذل كل ما في وسعه قرابة الثلاثين عاما لكي يرى في كل قرية مسجدا وبجانب المسجد مدرسة" (الحميد، 1978، صفحة 162).

لقد اتفقت آراء المؤرخين بشكل يقرب من الإجماع على أن التعليم قد تقدم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بشكل ملحوظ (طوران، 1985، صفحة 36).

لقد سعى السلطان عبد الحميد الثاني في توسع نشر التعليم على جميع مستوياته، فأنشأ المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في كافة الولايات، وكان في استانبول وحدها ستة مدارس ثانوية، أما فيما يخص القرى فقد كان يوجد فيها مدرسة ابتدائية واحدة على الأقل، كما أنشأ العديد من كليات المعلمين لتلبية حاجة هذه المدارس (أوغلي، 1993، صفحة 514).

وحظي التعليم العالي بعناية فائقة من السلطان عبد الحميد، فأنشأ العديد من الكليات، منها كلية الحقوق (مكتب حقوق شاهانة)، وكلية العلوم السياسية (مكتب ملكية شاهانة) وأكاديمية

الفنون الجميلة (مكتب شاهانة صنايع نفيسه) (حرب، 1999، صفحة 55)، وأقام كلية للطب في دمشق وكلية الحقوق في بيروت، كما انتشرت كليات المعلمين في الكثير من حواضر الولايات العثمانية (عائشة، 1991، صفحة 23)، وأرسل عددا كبيرا من البعثات إلى الدول الأوربية لاستيفاء التحصيل العلمي في مجالات عديدة (أوزتونا، 1990، صفحة 187).

ولم يقتصر اهتمام السلطان عبد الحميد على تعليم أبناء البلاد من الذكور فقط، بل حظيت الفتاة أيضا بالعناية، فأقام العديد من مدارس تعليم بنات، ودورا لإعداد المعلمات، ومدرسة للفنون النسوية (طوران، 1985، صفحة 37)، ومما يدل على شدة اهتمام السلطان بمحاربة الجهل وإتاحة فرصة التعليم لكافة أبناء شعبه، أنه قد أنشأ مدارس متخصصة في تعليم الصم والبكم والعمي (حرب، 1999، صفحة 55).

وقد ألحق السلطان عبد الحميد الثاني ببعض الكليات دورا لإقامة الطلبة المغتربين، ليشجع الطلاب على استكمال دراساتهم العليا (نيازملا، 1988، صفحة 127).

وبذل السلطان عبد الحميد الثاني جهود في مجال التعليم بإنشاء جامعة استانبول عام 1900م، والتي كانت فكرة تعثر تنفيذها في عهد بعض سابقيه من السلاطين، وقد ضمت أربع كليات هي: كلية الآداب، وكلية العلوم الدينية، وكلية العلوم الرياضية، وكلية العلوم الطبيعية (الشناوي، 1986، صفحة 1159).

وفي موازاة التطورات التي حدثت في مجال التعليم في عهد السلطان عبد الحميد نشطت أيضا حركة الترجمة وطباعة الكتب والصحف والمجلات (عائشة، 1991، صفحة 32)، وإن كانت الأمانة تقتضي الاعتراف بأن السلطات العثمانية قد فرضت نوعا من الرقابة على هذه المطبوعات اقتضتها الظروف الصعبة المحيطة بالدولة (محمد علي، 1987، صفحة 160).

كما وجه السلطان عبد الحميد اهتمامه للعديد من المؤسسات الثقافية الأخرى فأنشأ متحف الآثار القديمة والمتحف العسكري، ومكتبة يلدزومكتبة بايزيد (طوران، 1985، صفحة 38).

بل ويشهد بدور اليهود في اختلاق وترويج هذه الافتراءات الكاتب اليهودي "أورام غالانتي" حين يقول: "إن الجمعية الإسرائيلية بمصر أكدت أن من أهم واجباتها إدخال المطبوعات التي تهاجم السلطان عبد الحميد إلى داخل حدود الدولة العثمانية بأي شكل من الأشكال، وهي المطبوعات التي كان يحررها أعضاء تركيا الفتاة" (شهاب الدين، 1998، صفحة 30).

4.1.2 اتهامه بالاستبداد:

ان ظروف الدولة العثمانية عندما تبوأ السلطان عبد الحميد سدة حكمها، كانت تمر بمرحلة من أصعب مراحلها والخلل في كل ركن من أركانها (مرجة، 1984، صفحة 53)، فبالإضافة إلى جهاز إداري في غاية الفساد يسيطر عليه الماسون والدونمة، كان هناك نزاع بين القوميات، وأزمات

اقتصادية خانقة جراء الديون المتراكمة، وثورات وشغب من الأقليات، وصهيونية عالمية تسعى لاقتطاع فلسطين لإقامة وطن قومي لليهود على أرضها (عائشة، 1991، صفحة 13).

رغم هذه الظروف الصعبة واجه السلطان عبد الحميد الثاني جميع هذه التحديات القاهرة ولم يستسلم (فريد بك، 1983، صفحة 742)، ناهيك عن الوضع النفسي لسلطان يتولى في أعقاب إسقاط سلطانين خلال أشهر قليلة استشهد أحدهما وجن الآخر، وقد ثبت أنه لبعض كبار ضباط الجيش ورجال الدولة ضلع في العمليتين (الحميد، 1978، صفحة 138).

استطاع السلطان عبد الحميد الثاني بحنكته السياسية وسماحته الإسلامية أن يحتوي الأقليات، واتبع سياسة متوازنة مع الدول الأوربية لإبعاد بلاده عن الحروب التي لم تكن مهيأة للدخول فيها، وعمل جاهدا لتقوية الروابط الروحية بين المسلمين - الجامعة الإسلامية- للوقوف صفا أمام القوى المعادية لهم، ودرءا للانشقاقات الطائفية، والأهم من كل ذلك أنه تنبه إلى المخطط الصهيوني الاستعماري للاستيلاء على فلسطين فتصدى له بكل ما أوتي من قوة (نياز ملا، 1988، صفحة 82).

لذا فليس غريبا أن يذهب أولئك المغرضين إلى وصفه بالمستبد والظالم والطاغي.

لا يمكن أن يلام السلطان عبد الحميد إن ساوره الشك في كل من حوله واستأثر بإدارة دولته، وقد اكتشف أن الصدر الأعظم لدولته رئيس الوزراء ماسوني وعميل لأكبر أعداء دولته الإنجليز (الحميد، 1978، صفحة 107).

فإذا ظهر من السلطان عبد الحميد ما يمكن أن يوصف بأنه مستبد، فذلك لأن مقتضيات وقت حكمه قد دعته إلى ذلك، فقد كان عليه أن يكون حذرا، ليظل ممسكا بزمام الأمور في دولته، وحتى لا يكون مصيره كمصير أسلافه (قطب، 1987، صفحة 153).

إن شدة حذر السلطان عبد الحميد الثاني وحيطته، وتوجسه الخطر ممن حوله قد سيطر عليه بشكل مبالغ فيه بعض الشيء، وأوقعه في بعض الأخطاء غير المقصودة (أوزتونا، 1990، الصفحات 188-191)، حيث دفعته شدة حذره إلى الاستعانة بجهاز واسع من المخبرين والجواسيس، الذين كانت تقاريرهم أحيانا غير دقيقة مما ترتب عليه وقوعه في بعض الأخطاء، رغم حرصه الشديد على التثبت من صحة التقارير التي تصله (ناجي، 1973، صفحة 314).

إذا فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن اليهود كانوا وراء إطلاق هذه الأباطيل، والترويج لها سواء عن طريق ما كان يكتبه يهود الدونمة من أعضاء (تركيا الفتاة) و(الاتحاد والترقي) أو عن طريق ما تروجه أبواقهم الإعلامية من ترهات مضللة .

2.2 إيقاع الدولة العثمانية تحت طائلة الديون: كان الغش والسرقة والاستغلال هي القاعدة التي يقيم اليهود عليها معاملاتهم الاقتصادية مع كافة الأمم والشعوب غير اليهودية (صالح، 1990، صفحة 198)، لذا فلا يستغرب كون اليهود قد عملوا على كل ما من شأنه أن يضعف الدولة العثمانية اقتصاديا ليتسنى لهم إغراقها بالديون، فالدولة العثمانية علاوة على كونها خارجة عن نطاق الشعوب اليهودية هي عدو اليهود التي حالت دون تحقيق أحلامهم وأطماعهم في فلسطين (حلاق، 1986، صفحة 287).

لقد ضن اليهود أنهم إذا نجحوا في إثقال كاهل الدولة العثمانية بالديون فإنه بإمكانهم إخضاع حكامها لرغباتهم، وإجبارهم على السماح لهم بتنفيذ مشاريعهم (حلاق، 1986، صفحة 287).

لذا نجد اليهود وحلفائهم الأوروبيين قد عمدوا في إثارة الفتن داخل الدولة العثمانية، وإضرام نار الحروب خارجها.

كما هو معروف أن التصدي للحروب والفتن الداخلية يتطلب تجنيد فئة كبيرة من أبناء البلاد لفترات طويلة، مما يعني حرمان البلاد من مشاركة شريحة كبيرة ومهمة من الشباب في إنفاذ خططه التنموية. لا سيما الاقتصادية منها، سواء كانت في المجال الزراعي أم التجاري، إضافة إلى ما تتطلبه تلك الحروب من أموال طائلة كرواتب الجند، ووسائل النقل، وتوفير السلاح والذخيرة، وغير ذلك مما تقتضيه الحروب (صبري، 1985، صفحة 98).

وقد أشار السلطان عبد الحميد الثاني إلى هذا الموضوع في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة انعقاد البرلمان العثماني الأول في عام 1877م، والذي شرح فيه الأسباب التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية وتأخرها، ومن ذلك قوله: "...وهكذا والدي المرحوم عبد المجيد قد اقتفى هذا الأثر، فأعلن أساس التنظيمات الخيرية...ومنذ ذلك اليوم اتسعت تجارة ممالكنا وزراعتها، وزادت واردات دولتنا أضعافا في أمد قليل...وبينما شب في دولتنا أمل النجاح بناء على هذه المقدمات الحسنة ولا سيما بناء الأمنية الداخلية ظهرت حرب القرم، فكان ظهورها مانعا لدوام المساعي بتنظيم أحوال الملك والتبعة، ومع أن خزينة دولتنا كانت حتى ذلك الوقت غير مديونة للخارج بقرش واحد، اضطررنا للاستقراض من الخارجي دفعا للاحتياج والضرورة فتعذر، والحالة هذه تقابل وارداتنا مع مصاريف الحرب المبرمة، وبهذا السبب فتح باب الدين، نعم إنه في هذه المسألة بواسطة اتفاق الدول المفخمة...إن توالي الحوادث الداخلية المتتابعة الظهور بمفاعيل التحركات والتسويلات لم تخولنا وقتا للنظر في إصلاحات ملكنا وتنظيماته، بل أوقعت زراعتنا وتجارتنا في وقوف عظيم لاضطرارنا في كل عام لجمع معسكرات فوق العادة في أنحاء مختلفة ووضع الصنف الأكثر نفعا من أهالينا تحت السلاح...فدوام هذه الغوائل وتعاقبها وإنشاء الأدوات والأسلحة الجديدة الحربية التي هي أعظم أسباب شوكة دولتنا واقتدارها

وعدم وضع وارداتنا ومصاريفنا تحت موازنة اقتصادية من الجهة الأخرى، أفضتا إلى انتقاض إدارتنا درجة فدرجة فأنتجت ما نحن فيه الآن من المضايقة الخارقة للعادة" (فريد بك، 1983، صفحة 595).

لقد اتفق الكثير من المؤرخين والمحللين الاقتصاديين على أن أهم أسباب الارتباك المادي الذي عانت منه الدولة العثمانية في عهودها المتأخرة عائد إلى كثرة الحروب التي افتعلها أعداؤها وأقحمت فيها، ومثال على ذلك، عانت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (1808 - 1839م) من ضائقات مادية، كان من أهم أسبابها تكاليف الحروب التي سببتها الثورة اليونانية والتصدي لأطماع محمد علي باشا التوسعية، وقد كان للتحريضات الأجنبية أثر بالغ في كلا الحدثين (سرهنك، 1988، صفحة 273).

في عهد للسلطان عبد العزيز (1861 - 1876م) فقد عانت الدولة العثمانية من مصاعب مالية كبيرة، حيث خلف أسلافه وراءهم دينا باهظا، مما أتاح الفرصة للدول الأجنبية الدائنة للتدخل في شؤون الدولة الداخلية عن طريق مراقبيها الماليين الذين فرضتهم على الدولة العثمانية، ولكن السلطان عبد العزيز أدرك ذلك الخلل، من خلال توكيل بعض رجاله أمر إصلاح الأوضاع المالية، وأنشأ في استانبول ديوان للمحاسبة، كما أنشأ البنك العثماني لنفس الغرض، وفي هذا الصدد أيضا أمر السلطان عبد العزيز بالاقتصاد في جميع فروع ميزانية الدولة حتى في المبالغ المخصصة لسريته الخاصة (فريد بك، 1983، صفحة 541).

وعندما كادت الدولة أن تنجح في تخفيف العجز المالي أقلق ذلك أعداءها فراحوا يثيرون الفتن السياسية ويسعون لإغراقها في مزيد من الديون، فمن ناحية عملت العديد من الدول الأوربية على إثارة رعايا الدولة المسيحيين في عدة مناطق وشجعتهم على الثورة ضد الحكومة العثمانية بحجة المطالبة ببعض الامتيازات فقامت ثورة في جزيرة كريت وأخرى في بلغاريا، وثالثة في ولايتي بوسنة وهرسك، ثم امتدت إلى بلاد الصرب والجبل الأسود، ولإخماد هذه الثورات تكبدت الدولة خسائر مادية جسيمة (سرهنك، 1988، صفحة 346).

أما من ناحية أخرى نجح الصدر الأعظم اليهودي مدحت باشا في إقناع السلطان عبد العزيز بأهمية إصدار الفرمان الذي يمنح خديوي مصر إسماعيل باشا حق الاقتراض من الخارج في عام 1872م، وبذلك أتاح مدحت باشا الفرصة لأربابه الإنجليز ليستغلوا إسراف ورعونة الخديوي إسماعيل (أوزتونا، 1990، صفحة 79)، الذي أغرق مصر بالديون الخارجية ثم طرح أسهمها في قناة السويس للبيع، عندما اشتدت به الضائقات المالية فكانت تلك هي الفرصة التي طالما حلم بها الإنجليز، فسارع رئيس وزرائهم اليهودي "دزرائيلي" بشراء تلك الأسهم، وقد كان للبارون اليهودي البريطاني "روتشلد" فضل كبير في تمويل تلك الصفقة السياسية، التي حققت لبريطانيا مزيدا من الضمانات لسلامة

مستعمراتها القديمة، كما أتاحت لليهود الفرصة ليخطو خطوة واسعة في طريق تحقيق أحلامهم الصهيونية (المسيري، 1998، صفحة 63).

استغل اليهود وحليفتهم بريطانيا للضائقة المالية التي افتعلوها في مصر، واتخذوها ذريعة للتدخل في شئونها الداخلية ،حيث توالت البعثات الأجنبية لبحث أحوال مصر المالية، ثم قاموا بتعيين المراقبين الماليين لتسوية الديون وبهذه الحجة أعطوا أنفسهم حق التدخل في كافة شؤون البلاد، لينتهي الأمر عام 1882م باحتلال بريطانيا لمصر ونجاح اليهود في إسقاط إحدى أهم دعامات صرح الدولة الإسلامية الذي يسعون لتقويضه (سرهنك، 1988، صفحة 410).

وبذلك تحقق لليهود ما وعدهم به حاخاماتهم ومنهم الحاخام "رايخون" الذي جاء في الخطاب الذي ألقاه عام 1869م - في اجتماع سري عقده اليهود في مقبرتهم الخاصة بمدينة براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا تأبينا الكبير الحاخامين "سيمون بن يهودا" قوله: "...يعيش الملوك والأباطرة والأمراء اليوم مثقلين بالديون، وعلينا أن نستغل هذه الناحية ونزيد من قروضنا لهم مقابل رهن أملاكهم، وسكك الحديد والمصانع والمناجم في بلادهم، وبذلك تتم لنا السيطرة على عروشهم وإماراتهم" (التل، 1965، صفحة 140).

أما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد كانت الدولة العثمانية تمر بأوضاع اقتصادية متدهورة، ففي الوقت الذي كان هذا السلطان قد عقد العزم على السعي من أجل تدارك الوضع وإصلاح ما يمكن إصلاحه لرفع المستوى الاقتصادي للدولة وتسديد الديون التي أثقلت كاهلها (أوزتونا، 1990، صفحة 127)، كان اليهود في الوقت ذاته قد اعتقدوا بأنه آن الأوان لحصاد ثمار جهودهم السابقة التي بذلوها في سبيل الوصول بالأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية إلى الوضع المتردي الذي وصلت إليه، وهيئ لهم أنه بإمكانهم استغلال هذا الوضع لتحقيق مخططاتهم، لذا فقد سعى زعيمهم هرتزل جاهدا حتى حظي بمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني ظانا بأن ملايين اليهود التي جاء يلوح بها كفيلة بأن تجعل هذا السلطان يخضع لرغباتهم وينفذ لهم كل مطالبهم (التل، 1971، صفحة 45)، ويقول هرتزل في هذا الموضوع في مذكراته: " أعطيته رأيي بصراحة قلت إن هناك حلا وحيدا لتركية بعقد اتفاق مع اليهود حول فلسطين، بهذه الطريقة سويت الشؤون المالية، وتنفذ الإصلاحات، وبعد ذلك يمنع أي تدخل أجنبي منعا باتا، كل التدابير المالية الأخرى هي معالجات وقتية ولا تؤدي إلا إلى ملء جيوب القليلين من المضاربين"، كما يؤكد الزعيم الصهيوني هذه العروض في قوله:" نصرف عشرين مليون ليرة تركية لنصلح الأوضاع المالية في تركية، ندفع من هذا المبلغ مليونين بدل فلسطين...وبالثمانية عشر مليونا تحرر تركية من بعثة الحماية الأوربية" (هرتزل، 1968، صفحة 33).

ولكن خابت آمال اليهود وأحبطت مساعيهم وفشلت عروضهم إزاء ردة فعل السلطان عبد الحميد الذي أبت عليه عقيدته وكرامته أن يخضع لليهود، وأن ينفذ لهم مطالبهم مهما كانت النتيجة،

وقد جاء رد السلطان عبد الحميد الثاني لليهود، حيث قال: "...لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد لأنها ليست لي بل لشعبي، لقد حصل شعبي على هذه الدولة بإراقة دمائهم وقد غذوها فيما بعد بدمائهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا...ليحتفظ اليهود بملاييهم، فإذا قسمت الدولة العثمانية، فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، إنما لن تقسم إلا جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان" (هرتزل، 1968، صفحة 35).

لقد قام السلطان عبد الحميد بإيجاد طريقة للتخلص من عبء تلك الديون الثقيلة، بتشكيل في عام 1881م (إدارة الديون العمومية) وكانت هذه المؤسسة بمثابة وزارة مالية ثانية في الدولة، وقد وضع السلطان بعض إيرادات الدولة الرئيسة الثابتة الدخل تحت تصرف هذه الإدارة، لتقوم بتوزيعها على الدائنين، وقد أمكن بهذه الطريقة تسديد معظم الديون الخارجية (أوزتونا، 1990، صفحة 127).

لقد استطاع السلطان عبد الحميد أن يخفض ديون دولته بنسبة كبيرة رغم أن عهده لم ينج من الثورات والحروب التي كبدت الدولة خسائر مادية كبيرة (محمد علي، 1987، صفحة 150)، فبالإضافة إلى استمرار الثورات والحروب التي حركتها الدسائس الأجنبية في بلاد البلقان منذ عهد السلطان عبد العزيز، وكذلك قيام الثورة الأرمينية، أيضا عانت الدولة من ويلات الحرب الروسية (سرهنك، 1988، صفحة 356).

وقد أشار السلطان عبد الحميد إلى هذا في مذكراته في قوله: "عندما توليت الحكم كانت ديوننا العمومية تقرب من ثلاثمائة مليون ليرة، وفقت إلى تخفيضها إلى ثلاثين مليون ليرة، أي إلى العشر وذلك بعد دفع ما تطلبته الحروب والتمردات الداخلية (الحميد، 1978، صفحة 68).

لم يرغب السلطان عبد الحميد الثاني خوض الحرب مع روسيا للظروف الصعبة التي كانت الدولة تعاني منها (مرجة، 1984، صفحة 62)، ولكن مدحت باشا اليهودي استطاع إقناع أعضاء المجلس العمومي الطارئ (أصاف بك، 1995، صفحة 129)، الذي انعقد بهذا الخصوص في عام 1877م بضرورة تلك الحرب، كما أوعز إلى طلبة المدارس العليا بالقيام بمظاهرات تطالب بالحرب، ودفع الصحافة المحلية للمناداة بالحرب وإثارة الأمة لتقبلها، ولم يكتف مدحت باشا بهذا، بل أشاع أن السلطان عبد الحميد موال للروس ولذلك يعارض الحرب ضدهم، فاضطر السلطان عبد الحميد تحت هذه الضغوط أن يوافق على خوض تلك الحرب فكانت النتيجة هزيمة ساحقة للقوات العثمانية وخسائر مادية جسيمة تكبدتها الدولة (محمد علي، 1987، صفحة 110).

وأشار المؤرخ إبراهيم بك حليم في كتابه (التحفة الحليمية) إلى موقف اليهود والنصارى من رعايا الدولة العثمانية الذين شاركوا في مجلس الأعيان الذي عقد لمناقشة موضوع الحرب الروسية،

حيث أصروا على ضرورة خوض الدولة العثمانية لتلك الحرب في قوله: "...وقالت النصارى واليهود: نؤثر إراقة أخر نقطة من دمائنا، وصرف آخر درهم من مالنا على حفظ شرف مملكتنا من الإهانة بالتجزئة. وكان ذلك نفاقا من أغلبهم" (حليم، 1988، صفحة 257).

لقد سعى اليهود إلى تضييق الخناق على السلطان عبد الحميد حين كان يضطر إلى طلب ديون جديدة من المصارف الأوروبية لتسديد الديون القديمة أو تغطية تلك المصارف لديون دولته مؤقتا، ولأن اليهود كانوا يسيطرون على معظم هذه المصارف والبيوتات المالية،لذا فقد كانت تمتنع عن إقراض الدولة العثمانية (حلاق، 1986، صفحة 287).

ورغم كل تلك العوائق التي وضعوها اليهود في طريق السلطان عبد الحميد، وهو يعمل لإصلاح الوضع المالي المتردي للدولة العثمانية، على أمل أن يتراجع عن موقفه تجاه عروضهم إذا ما فشل في إصلاح الوضع واشتدت عليه الضائقات المالية، إلا أن السلطان عبد الحميد لم يضعف ولم ييأس واستمر في سياسته الإصلاحية (عائشة، 1991، صفحة 25)، مع أن الإصلاح الاقتصادي في الدولة العثمانية أمر صعب للغاية، لأن العالم بأسره يعيش خلال الفترة من 1878م إلى 1900م أزمة اقتصادية طاحنة، وكان من أهم الوسائل التي استخدمتها معظم الدول لحماية اقتصادها إقامة الحواجز الجمركية على وارداتها، إلا أن الدولة العثمانية عاجزة عن فعل ذلك بسبب معاهدات الامتيازات الأجنبية، التي كانت عائق لحرية الدولة العثمانية وأوقعها في كثير من المآزق، فأضحت الدولة العثمانية بسبب تلك الامتيازات وكأنها مستعمرة أوربية تمد أوروبا بالمواد الأولية بأرخص الأثمان، وسوق واسعة لمنتجاتهم الصناعية، وحالت دون تطبيق سياسة حمائية للصناعة العثمانية، لا سيما وقد كان معظم التجار في الدولة من اليهود، واليونانيين، والأرمن، وغيرهم من الطوائف المسيحية (عائشة، 1991، صفحة 26).

وقد أشار السلطان عبد الحميد الثاني إلى أثر تلك المعاهدات الأجنبية في تردي الأوضاع الاقتصادية في مذكراته بقوله: "... والإنتاج المحلي يضمحل يوما بعد يوم، والدخل يقل عاما بعد عام، فقد كنا منذ فترة التنظيمات، نأتي بكل المنتوجات من أوروبا، أضحت عدة مصانع في طريق الزوال، وهبط دخل الجمارك إلى الحد الذي لا يجزئ بسبب تلك المعاهدات المعقودة مع الدول الكبرى" (الحميد، 1978، صفحة 139).

بعد أن سيطر الاتحاديون على كثير من مؤسسات الدولة في أعقاب الانقلاب الدستوري عام 1908م، ومن ثم خلت الساحة لهم بعد خلعهم للسلطان عبد الحميد عام 1909م، تمكن اليهود من إغراق الدولة بالديون مستغلين قلة الخبرة السياسية لأعضاء جمعية الاتحاد والترقي، إضافة إلى كون كثير من أعضائها من اليهود (حلاق، 1986، صفحة 335).

وقد أشار السلطان عبد الحميد الثاني إلى دور جمعية الاتحاد والترقي في تراكم الديون على الدولة العثمانية في مذكراته بقوله: "عندما توليت الحكم كانت ديوننا العمومية تقرب ثلاثمائة مليون ليرة ووفقت إلى تخفيضها إلى ثلاثين مليون ليرة أي إلى العشر...أما ناظم بك ورفاقه، فقد رفعوا هذا الرقم بعد تولي (الاتحاد والترقي) الحكم بعدي من ثلاثين مليون ليرة -حيث كان حينها تركت الحكم- إلى أربعمائة مليون ليرة يعني إلى ثلاثة عشر أمثاله !! يعني أن خلفائي ولا أقصد هنا أخي (السلطان رشاد) لأنه لا يملك من أمر السلطنة شيئا، ولذلك أقول خلفائي أعضاء جمعية (الاتحاد والترقي) أظهروا فعالية ونجاحا عظيمين في زيادة ديوننا" (الحميد، 1978، صفحة 68).

كما أثبتت الوثائق البريطانية خضوع جمعية الاتحاد والترقي للنفوذ الاقتصادي اليهودي، فقد جاء في رسالة السفير البريطاني في استانبول "جيرارد لوثر" إلى وزير خارجية بلاده في عام 1910م قوله: "...الكيان الاقتصادي التركي ضعيف جدا، ولا يستطيع أن يقف وحده دون سند أسبوعا واحدا، وكان المؤمل في البداية أن يؤلف الأرمن والبلغار واليونان واليهود العثمانيون الدعامة الاقتصادية للبلاد، ولكن يظهر أن جمعية الاتحاد والترقي قد تحالفت فقط مع اليهود العثمانيين والأجانب...ومما لا شك فيه أن حكومة تركيا الحالية وهي تتحمل نفقات عسكرية ثقيلة، بحاجة إلى قروض مالية مما سيمكن المقرضين اليهود من استخدام ضغوط جديدة عليها، وقد رفض السلطان عبد الحميد عندما كان يعاني أزمة مالية شديدة مثل هذه العروض" (F.O.800/193.A).

فبعد أن نجح اليهود في إيقاع الدولة العثمانية بالديون، وتمكنوا من إيصال أحد رجالهم إلى منصب وزير المالية وهو "اليهودي جاويد باشا"،استطاعوا أن يخطوا خطوات واسعة في طريق استعمارهم فلسطين. فقد أقنع جاويد باشا رفاقه الاتحاديين بأنه لا غضاضة في أخذ الأموال التي يلوح بها اليهود، للخروج من الضائقات المالية التي يعانون منها مقابل تسهيل الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، وبالفعل قام جاويد بعقد عدة صفقات مالية مع عدد من البيوتات المالية اليهودية في أوروبا: مثل كريدي موبيلين وجاريسلوسكي ودريفوس وبرنارد، وقدرت عائدات هذه الصفقات بستة ملايين ليرة عثمانية (حلاق، 1986، صفحة 330).

وقد أكد السفير البريطاني لوثر في تسهيل جمعية الاتحاد والترقي عملية هجرة اليهود إلى فلسطين مقابل الدعم المالي الذي يقدمه اليهود للجمعية حيث يقول: "...ولما كانت الدولة التركية تضم الأماكن المقدسة عند إسرائيل فمن الطبيعي أن يسعى اليهودي جاهدا ليحتل مركز نفوذ ينفرد به وحده، ويستخدمه لتحقيق مثله العليا ألا وهي إقامة دولة مستقلة في فلسطين...وهو سيصيد عصفورين بحجر واحد إذا استطاع أن يحصل من الأتراك على السماح بهجرة غير مقيدة...وفي مقابل الهجرة غير المحددة لليهود الأجانب، عرض على جمعية الاتحاد والترقي أن يستبدل لغته الوطنية باللغة

التركية، بل أنه على استعداد لتحمل جميع ديون الدولة التركية، وقد قام الدكتور ناظم وهو من أبرز أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك من أصل يهودي...بزيارة فرع الوكالة اليهودية في باريس ومنذ تلك الزيارة تبني فكرة إدخال 200000 يهودي إلى فلسطين" (F0.800/193.A).

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل اتفق يهود الدونمة في جمعية الاتحاد والترقي على بيع ثلاثة ملايين دونم من الأراضي في فلسطين وسوريا إلى جمعيات الاستعمار الصهيوني، وكادت أن تتم هذه الصفقة اليهودية فعلا لولا قيام ضجة كبيرة في الصحف حول ذلك أدت إلى فشلها (كرد، صفحة 128).

وبهذا نرى أن اليهود داخل الدولة العثمانية وخارجها قد عملوا يدا واحدة وبكل ما أوتوا من قوة على تدمير اقتصاد الدولة العثمانية وتمزيق أراضيها.

الخاتمة:

لقد سجل العثمانيون صورة ناصعة في التسامح مع اليهود سيما حين فتحوا أبوابهم لاستقبالهم جراء الاضطهاد الديني في أوروبا، وسمح لهم بالإقامة ، ومنح لهم الحرية الدينية، وفي المقابل كان التاريخ قد سجل لليهود في موقفهم من الدولة العثمانية يعملون لتقويض أركان الدولة، حيث استطاعوا عندما أصبحوا أن يتغلغلوا في جميع أطر الدولة السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، كما أكسبهم ثقة الأتراك فأصبح منهم الوزراء والصدور العظام والنواب، مما سهل عليهم تنفيذ أهدافهم العدوانية.

. وقد انخرط اليهود في المجتمع العثماني وزاد نفوذهم، خاصة عندما انضموا الى جمعية الاتحاد والترقي، وتعاونوا مع الاتحاديين من خلال المحافل الماسونية، وسعوا جاهدين في مساعدة المعارضين للسلطان بالمال والصحافة من أجل تشويه صورة السلطان عبد الحميد أمام الرأي العام، والمطالبة بالإصلاحات ومنح الحرية للمعارضة، ولكن يبدو أن هذا لم يكن كافيا، وأن الغاية الأساسية كانت إبعاده عن مركزه في الحكم، ومن هنا قام يهود الدونمة والاتحاديين بمحاولات عديدة انتهت أخيرا بالنجاح في خلعه سنة 1909م.

. ان الصهيونية التي ظهرت في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، كمنظمة سياسية استعمارية ترمي الى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عندما تبين لها موقف الدولة العثمانية من أطماعها في فلسطين، كما أكد لها هذا الموقف السلطان عبد الحميد الثاني، حين باءت بالفشل كل الجهود التي بذلها الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل لإقناعه بالموافقة على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

. إنه وعلى الرغم من كتابات أعداء السلطان عبد الحميد الثاني ووصفه بأوصاف الغاية منها تشويه صورته بأنه مستبد وظالم وعدو للعلم، جعل الدولة العثمانية تعيش في جهل وتخلف، كان كل ذلك غير صحيح، وهذا ما أكدته الدراسات والمصادر التاريخية المنصفة بأنه تميز عصره بالإصلاحات الداخلية من تعليم وتطوير لمرافق الدولة ، وتحديث الجيش العثماني، ومد شبكات التلغراف والهاتف،

كما حرص كل الحرص على أن يعم الأمن والهدوء والإستقرار في كل أنحاء الدولة العثمانية، وأنه كان رؤوفا رحيما مع أشد معارضيه دون تهديدهم بالقتل. وكان أسلوب تشويه سمعة السلطان عبد الحميد الثاني من أهم الأساليب التي لجأت إليها الصهيونية وحلفاؤها، وذلك بغرض التمهيد وتهيئة الرأي العام في الدولة العثمانية لتقبل فكرة التخلص منه، ويسهل عليهم الانتقال الى الخطوة التالية وهي القضاء على الدولة العثمانية.

. لقد إستخدم الصهاينة وحلفاؤهم المال للضغط على الدولة العثمانية، حيث إذا نجحوا في إيقاعها في الديون، فإنهم سيتمكنون من إخضاع حكامها لرغباتهم، إلا أن نجاحهم في تنفيذ هذا المخطط وهو إيقاع الدولة العثمانية في أزمة مالية، لم يترتب عليهم النجاح في إخضاع الحكام العثمانيين لرغباتهم، وليس أدل على فشلهم من موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الزعيم الصهيوني هرتزل، حين راح يعرض عليه الملايين من أموال اليهود وتسديد ديون دولته، وإصلاح ماليتها ثمنا لفلسطين، فرد عليه السلطان عبد الحميد الثاني قائلا: "... ليحتفظ اليهود ببلايينهم فإذا قسمت الدولة العثمانية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، إنما لن تقسم إلا جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان" (هرتزل، 1968، صفحة 35).

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1) أبو غنيمة زياد: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، ط2، دار الفرقان، عمان، 1986.
2) آتلخان جواد رفعت: الخطر المحيط بالإسلام – الصهيونية وبروتوكولاتها، ترجمة وهبي عز الدين، دار وهبي عز الدين، بغداد، 1965.
3) أصاف بك يوسف: تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الأن، تقديم محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.- الأفغاني سعيد: سبب خلع السلطان عبد الحميد- وثيقة بتوقيعه، العربي الكويت، العدد 169، ديسمبر 1972.
4) أورخان محمد علي: السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط1، دار الأنبار، العراق، 1987.
5) أوزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، تعريب عدنان محمود سلمان، ط1، ج 2، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990.
6) أوغلي أكمل الدين إحسان وآخرون: العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ج 2،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
7) أوغلي عائشة عثمان: والدي السلطان عبد الحميد، ترجمة صالح سعداوي، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1991.
8) بني المرجة موفق: صحوة الرجل المريض، ط1، دار البيارق، بيروت، 1984.
9) التل عبد الله: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، ط2، مطابع دار القلم، القاهرة، 1965.
10) تمبرلي هارولد و أ.ج.جرانت: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، تعريب محمد أبو درة و لويس اسكندر، ج2، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1978.
11) التونسي محمد خليفة: الخطر اليهودي، بروتوكولات حكماء صهيون، البروتوكول الخامس عشر، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
12) توينبي: فلسطين جريمة و دفاع، ترجمة: عمر الدايروي، دار العلم للملايين، بيروت، 1961م.
13) الجندي أنور: اليقظة الاسلامية في مواجهة الاستعمار، دار الاعتصام، القاهرة، د.ت.

14) حرب محمد: العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط2، دار القلم، دمشق، 1999.
15) الحصري ساطع: الأعمال القومية لساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
16) حلاق حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، الدار الجامعة، بيروت، 1986.
17) حليم إبراهيم بك: التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.
18) رامزور أرنست: تركيا الفتاة والثورة 1908، ترجمة أحمد صالح العلي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1960.
19) الزعبي محمد: الماسونية في العراء، دار الجيل، بيروت، 1983.
20) سرهنك إسماعيل: تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر الحديث، بيروت، 1988.
21) سعد الدين السيد صالح: العقيدة اليهودية وخطرها على الإنسانية، ط2، دار التابعين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م
22) الشناوي عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ط2، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986.
23) صبري مصطفى: النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، تقديم وتعريب مصطفى حلمي، ط1، دار الدعوة، الاسكندرية، 1985.
24) طوران مصطفى: أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة كمال خوجة، ط4، دار السلام للطباعة، بيروت، 1985.
25) عودة بطرس: القضية الفلسطينية في الواقع العربي، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، القاهرة، 1970م.
26) فتحي شهاب الدين: **كيف سقطت الخلافة الاسلامية**، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، 1998
27) فريد بك محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983.
28) قاسمية خيرية: النشاط الصهيوني في الشرق وصداه (1908-1918)، مركز الأبحاث، بيروت، 1973.
29) قطب محمد علي: يهود الدونمة، ط1، دار القلم، بيروت، 1987.
30) لويس شيخو: السر المصون في شيعة الفرمسون، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1910.
31) مذكرات السلطان عبد الحميد: ترجمة محمد حرب، دار الأنصار، القاهرة، 1978.
32) المسيري عبد الوهاب: اليد الخفية دراسة في الحركات الهدامة والسرية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998.
33) ناجي. س: المفسدون في الأرض...جرائم اليهود السياسية والاجتماعية عبر التاريخ، ط 2، العربي للاعلان والنشر، دمشق، 1973.
34) نياز ملا محمد قربان: السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في نشر الدعوة الإسلامية، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1988.
35) هرتزل يوميات: تعريب هلدا صايغ، ط 1، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م.

36) باللغة الانجليزية:

37) Garrnier Jean– Paul: La Fin de L'Empire Ottoman, Plon, Paris, 1975 .
38) Joan Haslip: The Sultan - The Life of Abdul- Hamid II, History Book Club, London, 1973.
39) Lord Eversley: The Turkish Empire, T. Fisher Unin, London, 1923.
40) Miller William: the ottoman empire, london, 1913.
41) Serif Mardin: the Genesis of young Ottoman Thought astudy in the Modernization of Turkish Political Idea, Prin -Ceton University Press, Princeton, New York, 1962.
42) Seton Watson: The Rise of Nationality in The Balkans, London, 1917.
43) Siyasi Hatiratim: Sultan Abdul Hamit, Dergah Yayınları, istanbul, 1987.